

# حلول تطبيقية مقترحة للتحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة الإسلامية

إعداد

د. عصام بن هاشم الجفري

الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة  
والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى

صفحة أبيض

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن ولاة.. وبعد:

فقد طلب مني تقديم ورقة عمل لمؤتمر مكة المكرمة الرابع الذي تعقده رابطة العالم الإسلامي في موسم الحج عام ١٤٢٤هـ؛ ونظراً لضيق الوقت مما لا يتسع المجال معه لتقديم بحث متكامل حول هذا الموضوع الكبير فقد رأيت أن أقدم مقترحات موجزة تشكل في نظري حلول عملية لبعض التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول الإسلامية واعتمدت في عرضها على صورة ومضات سريعة مركزة عليها تساعد في بلورة صيغة عملية لمواجهة تلك التحديات وهي على النحو التالي:

### أولاً: إمكانيات الأمة الإسلامية:

لابد للدول الإسلامية أن تدرك بأنها تملك كافة المؤهلات التي تؤهل لتحقيق قفزة كبيرة تجاه التنمية الاقتصادية والتخلص من وضع الفقر الذي تعيشه وأن هذه المؤهلات تتركز على كليات رئيسة لا يمكن فصلها بعضها عن بعض وهي:

- الشريعة الإسلامية التي تحتوي على أبعاد تطبيقية وروحية لا تمتلكها الدول غير الإسلامية.
- أن العالم الإسلامي يحتل جغرافياً قلب العالم مما يعطي له ميزة لا توجد لدى غيره.
- أن العالم الإسلامي يمتلك معظم الثروات الطبيعية الموجودة على الكرة الأرضية.
- أن العالم الإسلامي يمتلك قوة عمل ضخمة قادرة على تحقيق وإدارة التنمية دون الحاجة للغير متى ما تم حسن الاستفادة منها.

- أن العالم الإسلامي يمتلك رؤوس أموال ضخمة تستثمر مع الأسف معظمها خارج الدول الإسلامية.

### ثانياً؛ خطة عمل تطبيقية مقترحة:

بناء على تلك المعطيات فإنه يمكن وضع خطة عمل تطبيقية تمكن الأمة الإسلامية من مواجهة التحديات الاقتصادية ويمكن تلخيصها في صورة عامة مبسطة على النحو التالي:

#### ١- محور تطبيق الشريعة الإسلامية:

في بداية الحديث عن هذا المحور لابد من التنبيه على قاعدة مهمة وهي أن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يمكن جني ثماره اليانعة إلا بتطبيقها كاملة فلا يكفي أن نطبقها في جانب الأحوال الشخصية فقط أو في الجانب الاقتصادي أو في الحدود وإنما هي كل لا يتجزأ. كما أنه لا بد من إدراك أن لتطبيق الشريعة بعدان هما:

**البعد الأول:** بعد يتعلق بوعد الله سبحانه وتعالى ونحن نؤمن يتحقق وعد الله كما وعد، كيف لا وهو القائل في كتابه سبحانه: ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٦]. ويمكن عرض بعض الأمثلة التطبيقية على هذا البعد منها:

١- قوله تعالى في محكم التنزيل: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦].

فهذا وعد من الله على أن الأمة الإسلامية متى ما طبقت منهج الله تعالى كاملاً في حياتها ستسعد ويعمها الرخاء وقد قدم لنا التاريخ السابق والمعاصر أمثلة تطبيقية لهذا الوعد نعرضها على سبيل الاختصار والإجمال:

- ما حدث في عهد عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي؛ تسلم الخلافة وكان من ولاية الإقليم من يستدين من التجار ليغطي نفقات الإقليم، فكيف

عالج ذلك؟ ما كان عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - عالم اقتصاد، ولكنه سعى لتطبيق شريعة الله فعم الرخاء الدولة الإسلامية، وكان من مظاهر ذلك غنى الناس خلال سنتين وستة أشهر حيث لم يجدوا من يأخذ الزكاة، فزوج منها الشباب وقضى دين من استدان في غير سفه، وما زال في بيت المال بقية حتى أعطى منه أهل الذمة معونة ليزرع منها أرض الخراج.

- ومن التاريخ المعاصر كانت جزيرة العرب أرض فقر وجهل وجوع وتمزق فلما قامت الدولة السعودية على أساس تحكيم شريعة الله ماذا حدث؟ قِيضَ الله لها ثروة البترول من باطن الأرض والتي ما كانت تعلم عنها شيئاً فإذا بها بين عيشة وضحاها ترفل في ثوب التطور الاقتصادي ويصير أفراد شعبها من بين الشعوب ذات الدخل المرتفع على مستوى العالم.

وفي المقابل هناك قاعدة أخرى وضعها الله تحكم حياة من استبدل شريعة الله بغيرها من النظم الوضعية ذكرها الله في دستور الأمة الإسلامية الكتاب المحكم بقوله: (ومن أعرض عن ذكرى فإنه له معيشة ضنكا....) (١٢٤) سورة طه. وها هي مع الأسف أمة الإسلام تعيش حياة الضنك يتمثل جانب منه في حالة التخلف الاقتصادي والفقر والبطالة التي ضربت باطنها في العالم الإسلامي وغيرها من الأمراض الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية.

٢- وهناك قواعد ربانية أخرى ذكرها الله في كتابه وجعلها سبباً للسعادة بشكل عام ولتحقيق التقدم الاقتصادي بشكل خاص منها على سبيل المثال:

- قوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا ﴿١٢﴾﴾ [نوح]. فهذه الآية تدل على أن الاستغفار وسيلة لاستجلاب أهم الموارد الاقتصادية على الإطلاق؛ فلو قامت الدولة الإسلامية بحملة وطنية لبيان أهمية الاستغفار ودعت الناس إليه كيف يكون حالها؟ لا شك أنه

سيتحقق وعد الله لها .

- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٧]. فلو مارست الدول الإسلامية الشكر بمفهومه العملي ودعت الناس لممارسته لجنّت زيادة في مواردها الاقتصادية وبالتالي النمو والتقدم.

ولعلي أكتفي بما ذكرته لهذا البعد والذي يمكن التوسع فيه ووضع خطط للتنمية الاقتصادية تنطلق من مثل هذه المفاهيم.

البعد الثاني: ويتمثل في الثمرات العلمية لتطبيق الشريعة الإسلامية ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- ١- ثمرات انتشار الصدق في المعاملات.
  - ٢- ثمرات انتشار رقابة الله جل وعلا.
  - ٣- ثمرات تحريم الربا.
  - ٤- ثمرات أداء الزكاة لمستحقيها.
  - ٥- ثمرات البعد عن الغش والخداع والغرر في المعاملات.
- وهكذا غيرها كثيراً من الثمرات التي تصنع جواً أخلاقياً وعملياً يدفع بعملية النمو الاقتصادي دفعات كبيرة.
- وفي الواقع حتى يؤدي تطبيق الشريعة دوره المأمول في واقع الحياة فإن الأمة بحاجة إلى مرجعية دينية يتوافر فيها ما يلي:
- الرسوخ والعمق في مجال العلم الشرعي.
  - المعرفة الدقيقة والواسعة لواقع الأمة.
  - القدرة على إنزال الأحكام الشرعية على واقع الأمة.

وتقترح الورقة أن تبدأ الأمة في أعداد نمط تعليمي خاص لإخراج هذه الكوادر تتبناه المؤسسات التعليمية العريقة في العالم الإسلامي كالأزهر والجامعات الإسلامية في السعودية وغيرها؛ هذا البرنامج يتم التعامل فيه من

أول مراحل التعليم حيث نختار نخبة ممن ظهر عليهم النبوغ والتفوق الدراسي والذكاء في مراحل الدراسة الأولية ويتم تحويلهم إلى هذا البرنامج الذي يزودهم بقدر عالي من العلوم والتربية الإسلامية حتى إذا تمكنوا فيها يتم تزويدهم بعد ذلك بالعلوم الإنسانية الأخرى كالاقتصاد والسياسة والاجتماع والإعلام ونحوها، وقد يكون من المفيد تخصص كل واحد منهم في فرع من تلك الفروع فيكون على إمام دقيق به، ثم يكون هناك مجلس أو مجمع يلتقي فيه هؤلاء ليصدروا للأمة الفتاوى المناسبة كما تقترح الورقة أن لا يشغل هؤلاء بوظائف رسمية وإنما يفرغون لرسم السياسات الإستراتيجية للأمة في جميع مناحي الحياة وملاحظة سير الأمة ومدى انحرافها عن الجادة.

## ٢- بقية المحاور أو مميزات الأمة:

اختارت الورقة أن تفرد محور تطبيق الشريعة ودمج المحاور الباقية لأهميته التي لا ينزع فيها مؤمن عاقل، بالإضافة إلى أنه جانب قد لا يأخذ نصيبه بكافة أبعاده نظراً لتزاحم القضايا الأخرى، كما أنه قد تم الجمع بين بقية المحاور سوياً لما بينها من قضايا مشتركة، وتوجز الورقة الخطة العملية لتلك المحاور في النقاط التالية:

- أن تتفق الدول الإسلامية بينها على عملة مشتركة تتسبب عملاتها إليها، ومما هو موجود في الواقع الدينار الإسلامي الذي يتعامل به البنك الإسلامي للتنمية؛ وهو إن لم يكن عملة ملموسة ولكن يمكن الإفادة من تجربة البنك في ذلك وأن يقدم البنك دراسة عملية لجعلها عملة موحدة لدول العالم الإسلامي.

- تقارب دول العالم الإسلامي من بعضها البعض يعطيها ميزة نسبية للتجارة البينية؛ حيث تنخفض أجور النقل مما يعطى السلعة سعراً تنافسياً، لكن مما يخفف كثيراً من تلك الميزة نظم الضرائب الجمركية والتي قد تعطي الأفضلية للسلعة المنتجة في بلد غير إسلامي؛ عليه تقترح الورقة من الدول الإسلامية مراجعة نظم ضرائبها الجمركية مما يعطي ميزة لمنتجات

الدول الإسلامية (هذا بالطبع ينطبق على الدول الإسلامية التي لم تتضمن بعد لمنظمة التجارة الدولية).

- تتصح الدول الإسلامية بدلاً من الحرص الشديد على الدخول في منظمة التجارة الدولية مما يضطرها للقبول بشروط تفرض عليها قد تخالف معتقداتها وتؤثر على هويتها الإسلامية، أن تنشئ فيما بينها منظمة للتجارة الدولية ككيان تجاري دولي يتعامل مع منظمة التجارة الدولية معاملة الند للند وتكون منافسة لها.

- تقترح الورقة أن يقوم البنك الإسلامي للتنمية بدور فاعل في إحياء مبدأ التخصص في الإنتاج لدى الدول الإسلامية؛ بمعنى أن تخصص الدول الإسلامية التي لديها ميزة نسبية في مجال الإنتاج الزراعي مثل مصر والسودان ونحوهما في الإنتاج الزراعي، والدول التي لديها ميزة نسبية في الإنتاج البترولي كدول الخليج تخصص في مجالها ... وهكذا، ويمكن للبنك أن يقوم بذلك من خلال تقديم قروض ميسرة لتلك المشاريع بشرط أن تتبنى تلك المشروعات تقنيات حديثة وعالية في الإنتاج، ويكون ضمان ذلك التمويل الإنتاج؛ حيث يتم سداد التمويل في صورة منتجات عينية لتلك المشاريع يحصل عليها البنك أو جهة تابعة له ويقوم في المرحلة التالية بتسويقها على دول إسلامية محتاجة لذلك الإنتاج، وبالتالي تضمن تلك المشروعات سوقاً لها؛ وفي المقابل تضمن الدول التي تكلفها تلك المشروعات تكاليف عالية استمرار الإمداد من تلك السلع وأنها لا تستخدم كوسيلة ضغط عليها.

- تشجيع نقل التقنية وصناعتها محلياً، ويمكن ذلك من خلال إلزام الشركات الأجنبية العملاقة التي تعقد عقوداً ضخمة مع الدول الإسلامية أن تقوم بتدريب أبناء الدولة المتعاقدة معها على التقنيات الحديثة، أو على إنشاء مراحل من صناعات متقدمة في البلاد، أو معاهد تدريب للتقنية العالية ويمكن الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية الأخيرة في هذا المجال، وفي المجال نفسه على الدول الإسلامية العناية بالموهوبين



والمخترعين وتشجيعهم بإعطائهم مميزات خاصة وبكافة وسائل التشجيع وأن تدعمهم مالياً ومعنوياً ونظامياً؛ فكم من العقول هاجرت من البلدان الإسلامية لأنها لم تجد البيئة المناسبة لها.

- تنهت كثيراً من الدول الإسلامية على تشجيع الاستثمارات الأجنبية بها مع أنها تشكل خطورة كبيرة على اقتصادها ومثال ذلك تجربة النمور الآسيوية والنكسة الأخيرة التي أصابتها، وتقترح الورقة أن تجعل الدول الإسلامية ضمن تشجيعها للاستثمارات الأجنبية بها تشجيعاً وميزة خاصة لرؤوس الأموال الإسلامية؛ والتي ستكون أكثر أماناً من غيرها.

- تقترح الورقة أن ينشأ البنك الإسلامي لجنة استشارية تقدم اقتراحاتها الاقتصادية للدول الإسلامية على أن تشكل هذه اللجنة من كبار الشخصيات التي لها تجارب اقتصادية تطبيقية ناجحة أمثال مهاتير محمد، وأربكان ونحوهما.

- تقترح الورقة أن ينشأ البنك الإسلامي للتنمية قسماً خاصاً للتسيق بين المصارف الإسلامية، كما يكون من مهام هذا القسم دعم هذه المصارف وتقديم المشورة لها في مجال تصحيح مسارها وتقديم الحلول لمشكلاتها.

- تقترح الورقة على الدولة الإسلامية التركيز على تشغيل الرجال بدلاً من التركيز على تشغيل النساء أو المساواة بينهم في الفرص؛ وينبع هذا الاقتراح من أن المرأة لا تعاني من بطالة فهي في الواقع في عمل مستمر في بيت أبيها أو زوجها ومشغولة برعاية أطفالها وتحصل على عائد يتمثل في النفقة التي أوجبها الشريعة الإسلامية على وليها أباً كان أو زوجاً؛ وإن لم يستطع السوق رؤية ذلك العمل لعدم قدرته على قياسه، أما الرجل فإن عمل فإن الدخل الذي يتسلمه مقابل عمله يقضى به حاجاته وحاجات من يلوذون به من والدين وزوجة وأطفال، وإذا لم يجد عملاً فإنه يكون في حالة بطالة كاملة مع ما يترتب عليها، ولا نقول لرفض عمل المرأة بالكلية وإنما رفض منافسة المرأة للرجل في سوق العمل الذي لا يختص بالنساء.

- تقترح الورقة أن تربط المساعدات الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي والتقاعد ونحوها بعدد أفراد الأسرة وأن لا تكون مبلغاً محدداً مقطوعاً مما يخفف من وطأة الفقر.

- تقترح الورقة إنشاء مؤسسات فعالة للزكاة في الدول الإسلامية وأن تتبنى هذه المؤسسة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية برنامجاً ، لإغناء الفقراء وذلك بإعطاء الفقير دفعة مالية يشتري بها أدوات مهنته ولو بعد تدريبه على تلك المهنة، أو ما يصلح لأن يكون رأس مال للتجارة بعد التأكد من قدرته ومهارته فيها... ونحو ذلك.

- تقترح الورقة على الدولة الإسلامية تشجيع الصناعات المنزلية والتي يمكن للمرأة أن تسهم فيها بفعالية دون أن تتأثر مهمتها الأساسية .

- تقترح الورقة تشجيع السلوك الإدخاري ومحاربة السلوك التبذيري في الإنفاق والذي يشيع مع الأسف بعض في الدول الإسلامية.

- تقترح الورقة أن تضع الدول الإسلامية التي تحتاج لأيدي عاملة مميزة تفضيلية للعامل المسلم بدلاً من استخدام أيدي عاملة غير مسلمة وهناك عمال مسلمين يعانون من البطالة.

- تقترح الورقة أن تولي الدولة الإسلامية اهتماماً أكبر لإنشاء المعاهد التقنية والكليات الصناعية وأن تتوسع في التعليم المتوسط.

- تقترح الورقة على الدول الإسلامية زيادة إقامة مراكز البحث وما ينفق على البحث العلمي فيها، وتوجيه الجامعات ورسائل الماجستير والدكتوراه لدراسة المشكلات الواقعية في المجتمع وتقديم الحلول العملية لها .

وفي الختام فما هي إلا مقترحات سريعة أردت الإسهام بها في هذا المؤتمر الخير فما كان فيها من خير فهو من الله وما كان فيها من خطأ فمني ومن الشيطان واستغفر الله من ذلك .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم